

و ما يشترطه اي من افعال والمفعول والصفة المشبهة والفاعل والمفعول  
 واسم الزمان والمكان والاولاد **الطرف** واما كانت سعة الاستعارة فتعد  
 الاستعارة واما تصغير الموصوفه للخطا في الاعراض المتفرقة المشابهة لمقاييس  
 اخص وبما يوافق ذلك معاني الافعال والصفات المشتقة منها كقولها  
 تنبذ صبره من يده بواسطة دخول الزمان في مقومها او غرضه طاب ورت  
 الطرف و هو ظاهرهما الموصوف في الخواص باسبل ويجوز انما هو على نحو  
 عند وفي اي جعل بجوار باسبل كذا ذكره القوم وهمنا نظري هذا هذا الديل  
 بعد تسليم صفة خبرها وله الاسما الزمان والمكان والاولاد لا يها تصغير الموصوفه  
 على غير ما هو اس وجعل فيجرت من حيث طيب وغيره في الاغص او صا واليه وهو  
 ايضا قد خصصوا ما مشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست صفة  
 بالذات بل هي افعال صحت بان تعريف لصفه بما يدعى على ذات باعتبار معنى هو  
 المقصود في جميع الاستغاضه باسم الزمان والمكان والاولاد فان المفضل مثلا اسم  
 للمكان باعتبار وقوع الفعل فيه تحريك تكون الاستعارة فيها اصله لا حقيقته  
 وانما هي العجيبة في نفسها لا في صحتها وهذا لا يشك انما اذا قلنا لغنا مقبل فلا  
 اي المصعب الذي ضرب فيه ضربا شديدا بل كان الحقي على سببه ضربا بالفضل وان  
 اذا قلنا هذا ارقت فلان اشاع اليتيم فهو على سببه الموت بالقاء فلا وفي  
 الرقابة المقصود الهم في الصفات واسما الزمان والمكان والاولاد صراحي  
 القائم بالذات لا ينفصل لوزنات و هذا اظهر من ذلك ان الاستعارة صفة و اسم  
 مكان مثلا يخون اعتبار التشبيه فيها هو المقصود الا صراحتا لوزن بقصدية لك  
 لرجل ان ذكر اللفظ الدال على قول الذات وح كقول الاستعارة و جميعها سعة  
**فالتشبيه في اللفظ والاسم والاسم الموصوف** وفي الثاني **لشأن الطرف**  
**المعلق** واما ما يتعلق به معنى الطرف قال صاحب المفتاح المربط المتعلقان  
 معا في الطرف ما اعتبرها عنها عند تفسيرها مثل قولنا سرورنا معا هذا  
 الغاية وفي معناها الطريقة وفي معناها العرف فهدى ليست معاني الخواص  
 والاولاد كانت حروف الاسمان الاحميد والطرفية انما هي باعتبار المعنى  
 وانما هي معانيها لغايتها اي اذا افادت هذه الخواص معا في جمعت  
 تلك المعاني الالهة نوع استلهم فقوله المصنف في مثل معاني الخواص

كما يجوز في اي واحد غير صحيح كسند كمن فقد العترة فظلت الحال كذا  
 ولما لم يظن كذا الابدال بل لظن اي صفة برسيمه ولا له الحال بل لظن الناطق في  
 ابضاح المعنى واصلا له ان من يدخل الابدال في حيز الناطق بالامر والمذكور  
 فيستعارة لفظا لظن ثم يشتمونه الفعل والصفة فذكر الاستعارة في المصدر  
 اصله وفي الفعل والصفة سميه سميت بعضا لافضل بقوله ان الابدال لا يرميه  
 لظن فلا يجران ان يكون المطلق لظن في الطوبى على ما جازا من ابداء باعتبار كل المزمع  
 وباراد هذا المزمع من غير قصد في التشبه فكيف استعارة فنقدنا اللفظ الجوهري اليه  
 الى المعنى الجوهري لان يكون جازا من ابداء ان يكون استعارة باعتبار ان كان  
 يرمي ذلك المعنى والمعنى الحقيقي فيعان من اهل ان قد اوجدها المشابهة والآخر  
 كما استعمل في شرف في شدة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في العطف  
 و جازا من ابداء باعتبار استعارة المتشابهة عن شرف المعنى في مقابل الشدة على ما صرح  
 المصنف عدل لغاها هكذا اطلاق المطلق في الابدال و هو يجمع الفعل على الاعراب  
 فالشدة و بقاء العترة و **لام العطف** و هو في الابدال و هو يجمع الفعل على الاعراب  
**لحم عدل و جازا للمعنى** واه اي فغير سعة العباد و الحرف الخاصين **عدلا**  
**بعضه** اي على الالفاظ الخاتمة كحبة والجنى وحقن بك في الترتيب على الالفاظ  
 للمصنف بعد ثم استعمل في العباد والجنى كما كان حذرا ان يستعمل في **العدا**  
 فكيف الاستعارة في تعاريفها في الجوهري وهذا الذي ذكره المصنف في الجوهري  
 من كماله صاحب الحرف حيث قال في العطف في الابدال و باراد على طريق الجازا من ابداء  
 في المعنى الى الالفاظ ان يكون بعد و جازا من ابداء و كقولنا في العطف في الابدال  
 المتناظرة و ثم ستمد بالماضي الذي جعل الفاعل لاجل وهو عرسهم في عرس  
 المصنف لا المشبه لحدك يكون متروكا في الاستعارة على من هذه سوا كما ان اصلها  
 عابه ما في الناب ان العبيد والتبعية لا يكون في نفسهم بل لفظ **العدا**  
 صفة موجهة على ان يكون استعارة بالماضي في نفس الموصوفه او صفة في نفس سببه  
 العباد مثلا بل العدا لغاية فلم يصر معبر المشبه و كقولنا في العطف في الابدال  
 به وهو المذهب المحليل فلا يكون من الاستعارة المعية في حق و كقولنا في العطف في الابدال  
 والاستعارة بالماضي كذا في المشبه اعني العدا و اراد المشبه بما اعني العدا القيا  
 ادعا فترده لاهل العطف في ان الاستعارة المعية في ذلك انه شبهت العدا و جازا

كاجود